معوقات الاستثمار الرياضي:

يواجه الاستثمار الرياضي في البلدان النامية العديد من العراقيل تختلف في طبيعتها من حيث الطبيعة القانونية والإدارية والسياسية والاقتصادية والفنية.

- **من حيث الطبيعة القانونية:** إن غالبية الدول النامية لم تضع قوانين مستقرة تسير عليها النوادي الرياضية بمختلف أصنافها ، بالإضافة إلى احتواء أنظمتها على ثغرات كثيرة تفسح المجال لسهولة التلاعب فيها وهذا يرجع أيضاً إلى ضعف عنصر الرقابة بنوعيها الإدارية والمالية وعدم وجود قوانين ولوائح تنظم الاستثمار الرياضي وضعف القرارات المشجعة على الاستثمار وخاصة ما يتعلق بالإعفاءات الضريبية.
- **من حيث الطبيعة الإدارية:** لازالت معظم الهياكل والمنشآت الرياضية والإدارية تابعة تحت سلطة الدولة والوزارة الوصية (وزارة الشباب والرياضة) ، لذلك النوادي الرياضية لا تستطيع القيام بالاستثمار الرياضي إلا عن طريق الوزارة الوصية ، بالإضافة إلى صعوبة الحصول على التصاريح والموافقات الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي.
- **من حيث الطبيعة السياسية:** لازالت بعض الدول تعيش في أزمات سياسية وأمنية مما يجعل الرياضة في آخر سلم اهتمامات أصحاب القرار ، ولذلك فإن التعاون الدولي في مجال الرياضية يصطدم بهذه العراقيل ، فالعديد من النوادي حلت وألغيت المنافسات الرياضية وهجر الطاقم الفني والإداري الرياضي وخربت المنشآت الرياضية.
- **من حيث الطبيعة الاقتصادية:** نقص الوعي عند المسؤولين بأهمية الاستثمار الرياضي كمطلب رئيسي لتمويل الرياضة وتنميتها ، حيث يسود الاعتقاد في بعض الدول أن الرياضة مازالت ذات طابع اجتماعي مرتبطة بالنشاطات الثقافية والترفيهية لا غيرها ، وهذا عكس ما هو حاصل في أغلب الاقتصاديات المتقدمة ، الذين يعتبرون الرياضة نشاط اقتصادي يتعامل بمبدأ الخسارة والربح وقياس التكلفة والمردود المالي ، لأن الرياضة في النهاية ما هي إلا نشاط استثماري بالدرجة الأولى.
- **من حيث الطبيعة الفنية:** عدم وجود كفاءات قيادية متخصصة في إدارة هذا النوع من الاستثمار ، بالإضافة إلى عدم وجود مركز معلومات يختص بإعداد دراسات الجدوى الخاصة بالاستثمار في المجال الرياضي.

- **وهناك عوائق أخرى:** كعدم احترام حقوق الملكية للأندية الرياضية والديون المترتبة عليها وعدم وجود روح المغامرة والمجازفة لدى المستثمرين وافتقار المؤسسات الرياضية للمستلزمات المشجعة للاستثمار الرياضي كالمنشآت والأجهزة الرياضية والجهاز الفني والإداري .....إلخ.

كيفية تحفيز الاستثمار في المجال الرياضي:

لتحفيز الاستثمار في المجال الرياضي يجب تهيئة الظروف المناسبة وإتباع الخطوات التالية:

١- مراجعة وتحديث كافة التشريعات ذات الأثر على الاستثمار الرياضي ، وذلك من خلال تكوين فريق عمل من القطاع العام والقطاع الخاص لمراجعة التشريعات القادرة على جلب المستثمرين إلى المجال الرياضي ، كتقديم تسهيلات للحصول على القروض من البنوك الوطنية وتخفيض معدلات الفائدة عليها ، بالإضافة إلى تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات في مجال التربية البدنية والرياضية.

٢- تشكيل هيئات خاصة بترويج الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية ، وضرورة توفرها على وسائل جيدة لإقناع المستثمرين وتحفيزهم للاستثمار في هذا المجال.

٣- ضرورة توفر الاستثمار الرياضي على مركز معلومات هدفه تزويد المستثمر بكل المعلومات التي تخص واقع الاستثمار في الدولة ، بالإضافة إلى توضيح أهم مجالات الاستثمار في الأنشطة الرياضية.

٤- تدعيم الوعي بأهمية الاستثمار في مجال التربية البدنية والرياضية من خلال عقد ملتقيات أو دورات رياضية.

٥- يجب العمل على تحقيق الانسجام بين القطاع العام والخاص في وضع سياسة استثمارية وطنية تخص المجال الرياضي.

٦- تبسيط كافة الإجراءات الرسمية ذات العلاقة بالاستثمار الرياضي.

٧- التوسع في خصخصة المنشآت الرياضية والمؤسسات التابعة لها ، ينبغي أن لا يكون هذا على حساب مصلحة المواطن في الاستفادة والاستمتاع بالأنشطة الرياضية.

٨- على الدولة زيادة حصيلة الموارد المالية للأنشطة الرياضية عن طريق تخصيص نسبة من أرباح الشركات التابعة للقطاع العام للإنفاق على الأنشطة الرياضية.